منطقة الياسات: خلاف سعودي_ إماراتي متجدد

عود على بدء ، جدّد النظام السعودي رفضه قيام الإمارات بترسيم حدودها البحرية من جانب واحد من خلال تطبيق نظام الخطوط المستقيمة على سواحلها. وأرسلت "السعودية" مذكرة شفوية بتاريخ 4 شباط/ فبراير الحالي إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ترفض فيها رفضاً قاطعاً المذكرة الشفوية المؤرخة بتاريخ 11 آذار/ مارس 2024 الموجهة من وزارة خارجية الإمارات بشأن تطبيق نظام خطوط الأساس المستقيمة على سواحلها ولا تعترف بما ورد فيها، ولا تعترف بأي آثار قانونية ناشئة عنها، لمخالفتها اتفاقية الحدود المبرمة بين البلدين بتاريخ 21 آب/ أغسطس 1974، وكذلك قواعد وأحكام القانون الدولي". هذا ولا يعترف النظام السعودي بتبعية المنطقة للإمارات، كما أن هناك خلافا حدوديا عليها منذ سنوات طويلة، ويعدّها منطقة سيادة مشتركة. وترفض "السعودية" جميع الإجراءات والممارسات التي تتخذها حكومة الإمارات في المنطقة قبالة الساحل السعودي "منطقة الياسات"، بما في ذلك البحر الإقليمي لها، ومنطقة السيادة المشتركة. ويعدّ الخلاف حول الحدود بين "السعودية" والإمارات، الحاضر الغائب، إذ تطفو الأزمة للعلن بين الحين والآخر، خصوصا أنه يتعلق بالثروة النفطية الموجودة تحت تراب المنطقة. ففي أبريل 2024، قدمت "السعودية" شكوى لدى الأمم المتحدة ضد الإمارات، بشأن إعلان أبوظبي لمنطقة الياسات منطقة بحرية محمية. واتهمت الرياض في خطاب موجه للأمم المتحدة أبوظبي بالتعدي على حدودها، عبر إصدار السلطات الإماراتية مرسوما أميريا عام 2019، يعلن الياسات "منطقة بحرية محمية". وتتضمن الشكوى مذكرة شفوية مؤرخة بتاريخ 18 آذار/مارس الماضي، وموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة من البعثة الدائمة السعودية في المنظمة الأممية. وأكد النظام السعودي رفضه هذا الإعلان، وأنه لا يعتدّ ولا يعترف به، ولا بأي أثر قانوني له، وبيّنت الوثيقة السعودية أنها تتمسك بحقوقها ومصالحها كافة، وفقا للاتفاقية المبرمة بين البلدين في العام 1974 والملزمة للبلدين وفقا للقانون الدولي. وأشارت الشكوى إلى أن "السعودية لا تعترف بأي إجراءات أو ممارسات يتم اتخاذها، أو ما يترتب عليها من حكومة الإمارات في المنطقة قبالة الساحل السعودي "منطقة الياسات"، بما في ذلك البحر الإقليمي للمملكة ومنطقة السيادة المشتركة في جزيرتي مكاسب". وطالبت الإمارات باستكمال تنفيذ المادة الخامسة من اتفاقية تعيّن الحدود البرية والبحرية المؤرخة بين البلدين في العام 1974.

وعدّت الرياض المذكرة رسمية، كما طالبت الأمم المتحدة بتعميمها على أعضاء الأمم المتحدة، وفق الإجراءات المتبعة. وسبق أن أشارت وكالة الأنباء الإماراتية الرسمية "وام"، إلى أن الياسات أنشئت بمرسوم أميري في عام 2005، بناء على توجيهات من خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الإمارات الراحل. ويعود أصل الخلاف إلى واحة "البريمي" الحدودية، التي كانت مقسمة بين عمان وأبو ظبي، في أثناء الاحتلال البريطاني، بينما تطالب "السعودية" بالمنطقة. وفي عام 1974 وقع الكيانان اتفاقية جدة، يعترف النظام السعودي بموجبها بالإمارات كدولة، وفي المقابل حصل آل سعود على مجموعة من الأراضي الغنية بالنفط في الحدود بين البلدين. واستحوذت "السعودية" على ساحل يبلغ طوله 50 كيلو مترا يفصل بين قطر والإمارات، بالإضافة لجزيرة الحويصات وحقل "شيبة" الذي يمتد جزء منه لداخل الإمارات، مقابل التنازل عن الجزء الذي تطالب به من واحة "البريمي". حاولت أبو ظبي بعد ذلك استعادة تلك الأراضي، لكن الرياض رفضت ذلك رفضا تاما، حتى قاطعت الإمارات عام 1999 مدعومة من سلطنة عمان، مؤتمر وزراء الخارجية والنفط لمجلس التعاون الخليجي في "السعودية"، احتجاجا على عدم تقاسم عائدات حقل "شيبة" النفطي. وفي عام 2004 بعد أن تولى خليفة بن زايد آل نهيان رئاسة الإمارات، حاول تصحيح الاتفاقية، مؤكدا أن بلاده اضطرت لتوقيعها في ظرف استثنائي، وأنها اتفاقية ظالمة، لكن لم يلق تجاوبا من السعودية. وبلغت الأزمة ذروتها عندما منعت "السعودية" دخول الإماراتيين أراضيها عام 2009، ببطاقة الهوية بسبب احتوائها على خريطة تظهر أراضي سعودية على أنها جزء من الإمارات. وفي عام 2020 أثار نجل رئيس الإمارات سلطان بن خليفة عاصفة من الجدل، عندما نشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي خريطة، تضم منطقة خور العديد التي تسيطر عليها "السعودية". الخلافات بين البلدين ليست حدودية فحسب، بل لطالما شهدت العلاقات بين النظامين خلافات سياسية، سيّما في الحرب التي شنّها الطرفان بمشاركة عربية ومباركة غربية على اليمن. حيث ظهرت التباينات بين الرياض وأبوظبي في ملف العدوان لناحية أهداف العملية العسكرية. ومع مرور أيام الحرب والخسائر العسكرية والاقتصادية التي مني بها الجيش السعودي، أدركت الإمارات أن "السعودية" غرقت في المستنقع اليمني، فأعلنت رسمياً في يوليو/تموز من العام 2019 انسحابها، مدعيةً أن أسباب هذا القرار "استراتيجية وتكتيكية"، فيما كانت قد سيطرت على مناطق تعتبرها حيوية بالنسبة إليها في جنوب اليمن وجزيرة سقطرى ومحافظة المهرة، إضافة إلى السيطرة على المطارات والموانئ اليمنية الاستراتيجية المطلة على بحر العرب وخليج عدن، فضلاً عن حقول غاز ونفط في المحافظات الشرقية، وهو بالطبع ما لا يناسب "السعودية".